

قياس ظاهرة الدولار في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2021

م. د. ضياء عبد ضيدان¹ ، م. م. حسن جمال حسن²

انتساب الباحثين

¹ دائرة صحة واسط، العراق، واسط، 52001² كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة،

العراق، النجف الاشرف، 54001

¹ dyaaabed080@gmail.com² hassanjamalbagar@gmail.com

المؤلف المراسل

معلومات البحث

تاريخ النشر: آب 2023

المستخلص

تهدف الدراسة لمعرفة مفهوم وخصائص الدولار والاسباب التي ادت الى استخدام بعض الاقتصادات للعملة الأجنبية بدلاً من العملة المحلية لإجراء المعاملات أو كمخزن للقيمة في الاقتصاد الوطني، فضلاً عن قياس العلاقة بين معدلات الدولار والمتغيرات النقدية، وتوصلت الدراسة الى الكثير من الاستنتاجات وكان أبرزها هي وجود علاقة طردية طويلة وقصيرة الاجل بين معدلات التضخم في العراق ومعدلات الدولار وهذا مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية. واختتمت الدراسة بجملة من التوصيات كان اهمها الحد من ظاهرة الدولار ومخاطرها من خلال اتباع نهج يشجع على استخدام العملة المحلية ويعزز من جاذبيتها كوسيلة للوساطة.

الكلمات المفتاحية: الدولار، سعر الفائدة، سعر الصرف، التضخم، السياسة النقدية

Measuring the Phenomenon of Dollarization in the Iraqi Economy for the Period 2004-2021

Dr. Lec. Diao Abed Dhaidan¹ , Assist. Lec. Hassan Jamal Hassan²

Affiliation of Authors

¹ Wasit Health Department, Iraq,

Wasit, 52001

² College of Administration and

Economics, University of Kufa, Iraq,

Najaf, 54001

¹ dyaaabed080@gmail.com² hassanjamalbagar@gmail.com¹ Corresponding Author

Paper Info.

Published: Aug. 2023

Abstract

The study aims to know the concept and characteristics of dollarization and the reasons that led some economies to use the foreign currency instead of the local currency to conduct transactions or as a store of value in the national economy, as well as measuring the relationship between dollarization rates and monetary variables. Long and short term between inflation rates in Iraq and dollarization rates, and this is identical to the logic of economic theory. The study concluded with a number of recommendations, the most important of which was the reduction of the phenomenon of dollarization and its risks by adopting an approach that encourages the use of the local currency and enhances its attractiveness as a means of mediation.

Keywords: dollarization, interest rate, exchange rate, inflation, monetary policy

المقدمة

انتشرت ظاهرة الدولار في اغلب الدول النامية بسبب الظروف الاقتصادية غير المستقرة، بما في ذلك الاقتصادات المصحوبة بتضخم مفرط، وكذلك في أعقاب التحرير المالي، فتحت هذه الاقتصادات أسواقها المالية لاكتساب تدفق هائل لرأس المال الأجنبي مما أعطى السكان الفرصة للحصول على الأصول الأجنبية بدلاً من الأصول المحلية لغرض تنويع المخاطر أو ما يسمى (استبدال الأصول) لحفظ الثروة، وايضا قيام بعض الدول بتبني العملة الأجنبية، للقيام بوظيفة النقود في الاقتصاد المحلي (مثل الدولار الأمريكي أو العملات الاحتياطية الأخرى). حيث أصبحت هذه العملات وحدة صرف شبه رسمية في دول أخرى، أو تم السماح لهذه العملات الأجنبية بالتداول جنباً إلى جنب مع العملة المحلية، أي للسماح بالاستخدام المحلي للعملات الأجنبية لإجراء المعاملات (استبدال العملة)، وقد شكلت هذه الظاهرة بعض التحديات أمام السياسات الاقتصادية، ومنها السياسة النقدية لأنها تساهم على الاستقلال النقدي.

اهمية البحث: تتبع أهمية البحث من محدودية المقاييس التي تساهم في التعرف على الآثار التي تتركها ظاهرة الدولار أو إحلال النقد الأجنبي محل العملة المحلية على المتغيرات النقدية في الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- هل ان مشكلة الدولار في العراق لها مخاطر على المتغيرات النقدية؟
- هل هناك علاقة بين المتغيرات النقدية ومعدلات الدولار في العراق؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من فرضية مفادها:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة فقد تفرعت الفرضية إلى ما يأتي:

- 1- أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم ومعدل الدولار.
- 2- أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة ومعدل الدولار.
- 3- عدم وجود علاقة بين المتغيرات الاقتصادية (الاستقرار النقدي وسعر الصرف والانكشاف الاقتصادي) ومعدل الدولار.

اهداف البحث: يهدف البحث الى ما يأتي:

1. التعرف على مفهوم وانواع وطرق قياس الدولار.
2. معرفة الاسباب التي ادت الى ظهور الدولار في الاقتصاد.
3. تحليل ظاهرة الدولار في الاقتصاد العراقي.
4. العمل على قياس العلاقة بين معدلات الدولار والمتغيرات النقدية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدولرة

أولاً: مفهوم الدولرة :

تطور تفسير مصطلح "الدولرة" منذ أوائل السبعينيات. في وقت مبكر من الأدبيات، كان مصطلح "استبدال العملة" هو المصطلح المستخدم لوصف الطلب على العملات الأجنبية من قبل الافراد المحليين. قدمت معظم المؤلفات حول استبدال العملات تجارب بلدان أمريكا اللاتينية في السبعينيات والثمانينيات. نظراً لتفضيل أمريكا اللاتينية مقابل الدولار الأمريكي، فقد تمت صياغة مصطلح الدولرة لوصف الطلب على العملات الأجنبية. كانت مصطلحات استبدال العملة والدولرة قابلة للتبادل خلال هذه السنوات. في التسعينيات، جاءت "الدولرة" لوصف التبني القانوني للدولار الأمريكي كعملة محلية [1].

الدولرة هو مصطلح يستخدم عند استخدام الدولار الأمريكي فضلاً عن العملة المحلية لبلد آخر أو بدلاً منها. إنه مثال على استبدال العملة. تحدث الدولرة عادة عندما تفقد عملة البلد فائدتها كوسيلة للتبادل، بسبب التضخم المفرط أو عدم الاستقرار. [2]

تحدث الدولرة عادة في البلدان النامية ذات السلطة النقدية المركزية الضعيفة أو البيئة الاقتصادية غير المستقرة. يمكن أن تحدث كسياسة نقدية رسمية أو كعملية سوق فعلية. إما من خلال مرسوم رسمي أو من خلال اعتماد المشاركين في السوق، يتم الاعتراف بالدولار الأمريكي كوسيلة تبادل مقبولة بشكل عام لاستخدامها في المعاملات اليومية في اقتصاد الدولة. في بعض الأحيان، يفترض الدولار صفة رسمية كعملة قانونية في الدولة. [1]

تم استخدام مصطلح الدولرة في الأدبيات الاقتصادية في إشارة إلى العملية التي تحل فيها النقود الأجنبية محل النقود المحلية في أي من وظائفها.

ثلاثة مفاهيم مفيدة يجب وضعها في الاعتبار: [3]

ثانياً: أنواع الدولار:

صنفت ظاهرة الدولار إلى ثلاثة أنواع رئيسية شملت بعضها تفرعات أخرى وهي كما يأتي: [5]

- 1- **الدولرة الرسمية (الكاملة):** تشير إلى استبدال العملة المحلية بشكل كامل وبصورة رسمية بالعملة الأجنبية التي تصبح بمثابة العملة القانونية التي تقوم بجميع وظائف النقود.
- 2- **الدولرة شبه الرسمية:** تشير إلى استعمال العملات الأجنبية وبحكم القانون إلى جانب العملة المحلية للقيام بالوظائف الأساسية للنقود.
- 3- **الدولرة غير الرسمية (الجزئية):** تشير إلى استعمال العملات الأجنبية وبشكل واسع في المعاملات والصفات والعقود المالية التي تمارسها الوحدات الاقتصادية المحلية الخاصة مع بقاء العملة المحلية بوصفها عملة قانونية (رسمية) وحيدة.

وكما يتضح فإن تصنيف الدولار إلى كاملة أو رسمية لا ينسحب على جزئية تمام الاحلال، إذ قد نجد دولة اتبعت رسمياً الدولار الكاملة ومع ذلك يجري تداول محدود لعملتها المحلية كما هو الحال في بنما التي تستعمل بالبالوا كعملة محلية، [6] والجدول رقم (1) يبين الانتشار الجغرافي للدولرة على مستوى اقتصاديات دول العالم

- 1- **دولرة المعاملات:** يشير مصطلح دولرة المعاملات إلى استخدام العملات الأجنبية في أي من الوظائف الثلاث للنقود: وحدة الحساب، ووسائل التبادل، وتخزين القيمة، يشير استبدال العملة إلى استخدام الأموال الأجنبية كوسيلة للتبادل فقط. ومن ثمّ يمكن أن يكون الاقتصاد مدولاراً بدرجة كبيرة، ولكن لا يخضع لاستبدال العملة. لا يزال من الممكن استخدام العملة المحلية في المعاملات.
- 2- **دولرة المسؤولية:** من النقاط الرئيسية التي ظهرت في الأدبيات الأخيرة لأزمات العملة والمصارف في الأسواق الناشئة أن النظام المصرفي المحلي أو الحكومة يمكن أن يكون لديها التزامات ديون كبيرة نسبياً بالعملة الأجنبية. هذا المفهوم يسمى دولرة المسؤولية. لذلك نادراً ما يتم تحويل الدولارات إلى بلد ما في جانب الأصول، لكن القروض التي يقدمها النظام المصرفي يمكن أن تكون في الغالب بالعملة الأجنبية.

- 3- **الدولرة المالية:** وتشير إلى الحالة التي يتم فيها استبدال الأصول والخصوم المقومة بالعملات المحلية بالأصول والخصوم المقومة بالعملات الأجنبية وتحدد الدولرة المالية مدى تعرض النظام المالي لمخاطر الائتمان النظامية في حالة حدوث تخفيضات كبيرة في قيمة العملة.

[4]

جدول (1): يبين الانتشار الجغرافي للدولرة الكاملة

الدولة	العملة المدولر بها	الدولة	العملة المدولر بها
أندورا	اليورو	سان مارينو	اليورو
الاكوادور	الدولار الأمريكي	تيمور الشرقية	الدولار الأمريكي
السلفادور	الدولار الأمريكي	الفاتيكان	اليورو
كوسوفو	اليورو	موناكو	اليورو
بلياو	الدولار الأمريكي	ليختنشتاين	فرنك سويسري
بنما	الدولار الأمريكي	ناورو	الدولار الأسترالي
كيريباتي	الدولار الأسترالي	توفالو	الدولار الأسترالي
جزر مارشال	الدولار الأمريكي	الجبل الأسود	اليورو
ميكرونيسيا	الدولار الأمريكي		

Source: Alexander Minda, Official dollarization: a last resort solution to financial instability in Latin America, magazine Cahiers du GRES, Vol.2, 2005, P 7.

- 2- **حالة عدم اليقين:** أن حالة عدم اليقين في الوحدات الاقتصادية تؤدي إلى ازدياد طلب الوحدات الاقتصادية باتجاه العملات الأجنبية لأغراض التحوط والاستثمار.
- 3- **تقلبات قيمة العملة:** هناك من يرى كـ (جيمس توبن) أن التقلبات الكبيرة في قيمة العملة (سعر الصرف) نتيجة عن تعويم سعر الصرف قد شجع ظاهرة الدولار في بعض الاقتصاديات المختلفة.
- 4- **حالة التضخم:** ان تفشي حالة التضخم المرتفع وتخفيض العملة يجعل الافراد غير راغبين في عقد القروض المتوسطة أو الطويلة الأمد بالعملية المحلية، إذ إنهم يصبحون غير قادرين على تقييم قوتها الشرائية في المستقبل، ومن ثم يلجأون إلى إتمام هذه الصفقات بالعملات الأجنبية. [8]
- 5- **سعر الفائدة:** يبين التباين في معدلات الفائدة المحلية والأجنبية قدرة المقيمين على الاحلال بين الأصول المقومة بالعملية الأجنبية والعملية المحلية، وأن الفارق بين المعدلان يعد وأحد من أهم الأسباب الرئيسة لظاهرة الدولار. [9]
- 6- **تحرير السوق المالي:** أن الحرية الكبيرة التي منحت للأسواق المالية في ظل انتشار العولمة، التي رافقتها اتجاهات متزايدة لتحرير تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية، فضلاً عن إزالة القيود المفروضة على الاستثمار في السوق المالية، ساهم ذلك في انتشار ظاهرة الدولار ووضعها على قدم المساواة كنتيجة منطقية لانتشار ظاهرة الدولار. [10]

المبحث الثاني: تحليل ظاهرة الدولار في الاقتصاد العراقي

من خلال مقياس الدولار للصندوق النقد الدولي بالمفهوم الضيق تم احتساب حجم الدولار للاقتصاد العراقي خلال المدة 2004-2021، ويلاحظ من خلال الجدول رقم (2) تطور حجم الدولار في الاقتصاد العراقي، إذ يلاحظ أن الاقتصاد العراقي خلال المدة 2004-2021 من الاقتصاديات ذات النسب العالية في ظاهرة الدولار تتباين بين (30%) كأعلى نسبة في عام 2005، التي تجعل الاقتصاد مدولراً جزئياً بنسبة عالية، وذلك بسبب ارتفاع المطلوبات الأجنبية في المصارف التجارية، و (7.9%) كأدنى نسبة للدولرة في عام 2010، وقد بلغ متوسط حجم الدولار خلال المدة (2004-2021) نحو (15.31%)، وكما مبين ذلك في الجدول رقم (2)

ثالثاً: قياس الدولار:

لغرض الوصول إلى تحديد دقيق للمفاهيم السابقة والتعبير عنها بصيغ كمية للقياس والمقارنة سيتم توضيح هذه الصيغ وبحسب المؤشرات النقدية والمالية، وعلى النحو الآتي:

1- **مؤشر الدولار غير الرسمية:** كذلك يعبر عنها بمؤشر الاحلال غير الرسمي وتحسب وفق الصيغة الآتية:

الدولرة غير الرسمية = (العملة الأجنبية في التداول + الودائع الأجنبية لدى البنوك التجارية) / عرض النقد بالمعنى الواسع

2- **مؤشر دولرة المعاملات:** ويقاس وفق الصيغة الآتية: [5]

دولرة المعاملات = الودائع بالعملية الأجنبية لدى البنوك المحلية / (الودائع تحت الطلب بالعملية المحلية لدى البنوك المحلية + اشباه النقود)

3- **مؤشر الدولار بالمعنى الواسع:** ويقاس وفق الصيغة الآتية:

الدولرة المالية = (العملة الأجنبية في التداول + الودائع بالعملية الأجنبية لدى البنوك المحلية) / عرض النقد بالمفهوم الواسع

ويعود سبب استبعاد حجم العملة الأجنبية في التداول الى صعوبة قياسها بشكل دقيق مما يدفع السلطات النقدية الى استعمال قيمة تقديرية غير فعلية.

4- **مؤشر الدولار بالمفهوم الضيق:** ويدعى بمؤشر الدولار

لصندوق النقد الدولي وبحسب وفق الصيغة الآتية: [7]

الدولرة = الودائع بالعملية الأجنبية لدى البنوك المحلية / عرض النقد بالمفهوم الواسع

وسينم اعتماد المقياس أعلاه في حساب الدولار للاقتصاد العراقي خلال المدة 2004-2021،

ثالثاً: أسباب ظهور الدولار

أن الأسباب وراء الميل لظاهرة الدولار يمكن تفسيرها عبر دراسة وتحليل الخصائص التي تشكلها البيئة الاقتصادية، وهناك حزمة من الأسباب يمكن أن تتصافر فيما بينها، أو أن بعضها يمكن أن يهيئ أرضية مناسبة للدولرة، والتي يمكن حصرها بالآتي:

1- **الانكشاف الاقتصادي:** إذ كلما كان الانفتاح كبيراً أدى ذلك

إلى زيادة حجم الدولار بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية.

جدول (2): يبين حجم الدولار في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2021

السنوات	الودائع بالعملة الأجنبية	M ₂	معدل الدولار
2004	1063	12254	8.67
2005	4501	14683.62	30.65
2006	6192	21080.25	29.37
2007	5193	26956	19.26
2008	7597	34919.68	21.76
2009	8902	45437.92	19.59
2010	4763	60386.09	7.89
2011	9076	72177.95	12.57
2012	11198	75466.36	14.84
2013	9580	87679.5	10.93
2014	13169	90727.8	14.51
2015	11217	82595.49	13.58
2016	9222	88067.17	10.47
2017	7600	92857.34	8.18
2018	12912	95391.73	13.54
2019	14374	103441	13.90
2020	13235	119906.2	11.04
2021	20793	139886	14.86

المصدر: البنك المركزي ، النشرة الإحصائية السنوية.

التضخم، إلا في سنوات معدودة اتسم في حالة الركود الاقتصادي لاسيما في 2015، 2017، 2020. في حين مؤشر الانكشاف الاقتصادي فقد بلغ متوسطه خلال مدة البحث نحو (61.56%) وهو مرتفع جداً وهذا يؤشر حجم الدولار العالية بسبب انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي في تمويل الاستيرادات لمد الطلب المحلي من السلع الاستهلاكية.

الجدول (3) المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2004-2021، إذ بلغ متوسط معدل التضخم في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث نحو (10.22%) وهذا يؤشر إلى تعزيز ثقة الافراد في اجراء المعاملات عبر العملات الأجنبية (الدولار الامريكي)، أما مؤشر ثقة الافراد بالسياسة النقدية التي يمكن قياسها عبر مؤشر الاستقرار النقدي فانه أتمسم في أغلب السنوات بظاهرة

جدول (3) : يبين المتغيرات الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2021

السنوات	سعر الفائدة	سعر الصرف الموازي	معدل التضخم %	M2	التغيير	GDP بالأسعار الثابتة	معدل التغيير السنوي %	الاستقرار النقدي	الصادرات	الاستيرادات	الميزان التجاري	الانكشاف
	1	2	3	4	5	6	7	8=7/5	9	10	11	12=6/11
2004	6	1453	26.8	12254	***	101845.3	***		17810	21302	39,112	38.40
2005	7	1472	37.1	14683.617	19.83	103551.4	1.68	11.80	23697	23532	47,229	45.61
2006	16	1475	53.1	21080.249	43.56	109389.9	5.64	7.72	30528	20892	51,420	47.01
2007	20	1267	30.9	26956	27.87	111455.8	1.89	14.75	39590	19556	59,146	53.07
2008	15	1203	12.7	34919.675	29.54	120626.5	8.23	3.59	63726	35496	99,222	82.26
2009	7	1182	-8.2	45437.918	30.12	124702.8	3.38	8.91	39427	38437	77,864	62.44
2010	6	1186	2.5	60386.086	32.9	132687	6.4	5.14	51764	43915	95,679	72.11
2011	6	1196	5.6	72177.951	19.53	142700.2	7.55	2.59	79681	47803	127,484	89.34
2012	6	1233	6.1	75466.36	4.56	162587.5	13.94	0.33	94172	59006	153,178	94.21
2013	6	1232	1.9	87679.504	16.18	174990.2	7.63	2.12	89769	59349	149,118	85.22
2014	6	1214	2.2	90727.801	3.48	178951.4	2.26	1.54	83981	53177	137,158	76.65
2015	6	1247	1.4	82595.493	-8.96	183616.3	2.61	-3.43	43442	48010	91,452	49.81
2016	4	1275	1.5	88067.169	6.62	208932.1	13.79	0.48	40759	34208	74,967	35.88

46.96	96,325	38766	57559	-2.99	-1.82	205130.1	5.44	92857.338	1	1258	4	2017
63.17	132,996	45736	87260	1.04	2.63	210532.9	2.73	95391.725	2	1209	4	2018
62.63	139,723	58138	81585	1.42	5.96	223075	8.44	103441	-0.1	1196	4	2019
47.81	94,979	48,150	46,829	-1.45	-10.95	198656.6	15.92	119906.193	1	1234	4	2020
55.54	113,558	40,736	72,822	5.71	2.92	204461.4	16.66	139885.978	6.4	1474	4	2021
61.56	98922.78	40900.50	58022.28	3.49	4.34	160994.02	16.14	70217.45	10.22	1278.11	7.28	المتوسط

المصدر: البنك المركزي ، النشرة الإحصائية السنوية.

المبحث الثالث: قياس العلاقة بين المتغيرات النقدية ومعدل الدولار في العراق

اولاً: توصيف النموذج:

يبين الجدول (4) متغيرات الدراسة لقياس العلاقة بين المتغيرات النقدية ومعدل الدولار في العراق خلال المدة 2004-2021.

جدول (4): يبين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

ت	اسم المتغير	الرمز	التوصيف
1	معدل الدولار	DR	تابع
2	التضخم	INF	مستقل
3	سعر الفائدة	R	مستقل
4	سعر الصرف	EX	مستقل
5	الاستقرار النقدي	MS	مستقل
6	الانكشاف الاقتصادي	EP	مستقل

المصدر: اعداد الباحثين

الجدولية الاعلى (4.15) والادنى (3.06) عند مستوى دلالة 1% مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك والاقرار بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج. وكما يبين ذلك في الجدول رقم (5).

ثانياً: اختبار التكامل المشترك

وللتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج يتم الاستعانة بمنهجية اختبار الحدود (Pound Test) للتكامل المشترك والموضحة في الجدول (5)، أذ يظهر أن قيمة F-statistic المحسوبة بلغت (10.31756) وهي تقع بين القيمة

جدول (5): يبين اختبار الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	10.31756	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البرنامج 12.EVIEWS.

علاقة عكسية بين سعر الفائدة ومعدل الدولار، وهذا مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية أي ان ارتفاع سعر الفائدة سوف يؤدي الى انخفاض معدلات الدولار ما في الاجل الطويل يتبين من الجدول ان هناك علاقة طردية ومعنوية بين معدل التضخم ومعدل الدولار.

ثالثاً: قياس العلاقة القصيرة والطويلة الاجل وتصحيح الخطأ في النموذج.

نلاحظ من خلال الجدول (6) ان هناك علاقة طردية وقصيرة الاجل بين معدل التضخم ومعدل الدولار في العراق أي كلما زاد معدل التضخم أدى ذلك الى زيادة معدلات الدولار. كما ان هناك

جدول (6): يبين تقدير معاملات النموذج في الأمدين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EP)	-9.53E-05	0.038516	-0.002474	0.9981
D(INF)	0.536008	0.064316	8.333991	0.0001
D(R)	-2.018029	0.225312	-8.956615	0.0000
CointEq(-1)*	-0.947031	0.081772	-11.58138	0.0000
Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EP	0.085482	0.078674	1.086540	0.3132
EX	0.005551	0.015966	0.347684	0.7383
INF	0.816159	0.439872	1.855444	0.0459
MS	-0.104666	0.294040	-0.355960	0.7324
R	-0.848901	1.154541	-0.735271	0.4861
C	2.006293	21.99421	0.091219	0.9299
$EC = DR - (0.0855*EP + 0.0056*EX + 0.8162*INF - 0.1047*MS - 0.8489*R + 2.0063)$				

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج 12.EVIEWS.

العلاقة السببية

- توجد علاقة سببية باتجاه واحد من معدل التضخم الى معدل الدولار.
- عدم وجود علاقة سببية باتجاهين من متغير الانكشاف الاقتصادي الى معدل الدولار وبالعكس
- توجد علاقة سببية باتجاه واحد من سعر الصرف الى معدل الدولار.
- توجد علاقة سببية باتجاهين من متغير سعر الفائدة الى معدل الدولار وبالعكس

يتضح من الجدول (7) ما يأتي:

جدول (7): يبين العلاقة السببية بين المتغيرات النقدية ومعدل الدولار

Pairwise Granger Causality Tests			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EP does not Granger Cause DR	16	2.44796	0.1320
DR does not Granger Cause EP		2.46605	0.1304
EX does not Granger Cause DR	16	4.85446	0.0308
DR does not Granger Cause EX		0.59605	0.5678
INF does not Granger Cause DR	16	8.23346	0.0065
DR does not Granger Cause INF		2.37633	0.1387
MS does not Granger Cause DR	16	1.90089	0.1954
DR does not Granger Cause MS		5.38962	0.0234
R does not Granger Cause DR	16	4.51853	0.0369
DR does not Granger Cause R		15.0974	0.0007

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البرنامج 12.EVIEWS.

الاستنتاجات

1. وجود علاقة طردية طويلة وقصيرة الاجل بين معدلات التضخم في العراق ومعدلات الدولار وهذا مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية.
2. وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة ومعدل الدولار ، وهذا مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية أي ان ارتفاع سعر الفائدة سوف يؤدي الى انخفاض معدلات الدولار.
3. العمل على ايجاد سياسة فعالة للإصلاح الاقتصادي للتخلص من ظاهرة الدولار، من خلال معالجة معدلات التضخم وزيادة الثقة بالعملة المحلية.

التوصيات

1. الحد من ظاهرة الدولار ومخاطرها من خلال اتباع نهج يشجع على استخدام العملة المحلية ويعزز من جاذبيتها كوسيلة للوساطة.
2. العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحرير سعر الفائدة المحلية وتأسيس نظام مدفوعات تنافسي بالعملة المحلية وتطوير الأدوات النقدية و المالية للحد من ظاهرة الدولار .
3. العمل على تفعيل القطاعات الاقتصادية الأخرى لتكوين جهاز انتاجي مرن يعمل على القضاء على ظاهرة إحلال العملة الأجنبية محل العملة المحلية.

المصادر:

- [1] Myriam Quispe-Agnoli, Costs and Benefits of Dollarization, Paper prepared for the conference “Dollarization and Latin America: Quick Cure or Bad Medicine?” by Latin American and Caribbean Center, Summit of the Americas Center, Florida International University in March 4, 2002. P4.
- [2] INVESTOPEDIA TEAM, Dollarization Definition, Impact, Example, July 18, 2022. <https://www.investopedia.com/terms/d/dollarization.asp>
- [3] <https://web.worldbank.org/archive/website00960A/WEB/OTHER/B8099E91.HTM>
- [4] Alain Izei and Eduardo Levy Yeyat, Financial

Dollarization, Journal of International Economics, Vol (59), Issue 2, 2003.

[5] نمارق قاسم حسين، قياس العلاقة بين معدلات الدولار وأسعار الصرف باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2019، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد (13)، العدد (3)، 2021.

[6] Ilan Goldfajn and Gino Olivares, Full Dollarization: The Case of Panama, Economia, Brookings Institution Press, Working Paper, Vol.1, No.2, 2001.

[7] وسام حسين علي حسين العنيزي، تحليل العلاقة بين الدولار والتضخم في العراق للمدة 2006-2010 دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (94)، 2013.

[8] عبد الرسول علي حسين، تصحيح مفهوم الدولار في ضوء النظرية النقدية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد (19)، 2015.

[9] Johannes Mueller, Dollarization in Lebanon, International Monetary Fund, IMF Working Paper, NO. 94/129, 1994.

[10] Augusto de la and Eduardo Levy Yeyati, Financial globalization: Unequal blessings, the Center for Research in Finance, Working Paper, Vol.5, No.3, 2002.